



عائدون هنا كلكه مكان فلسطين الرييم العربي

من المواجهات
أمام السفارة
الإسرائيلية في
القاهرة في
ذكرى النكبة
صباح أمس
(خالد دسوقي
- أ ف ب)

مصر تلملم آثار ما بعد الاعتداء على معتصمي السفارة الإسرائيلية

التي تسهم في النهوض بالاقتصاد المصري. موقف جاء خلال حديث أعضاء المجلس العسكري في الندوة الحوارية التي عقدت تحت عنوان «ثورة 25 يناير - آفاق النمو الاقتصادي» في دار هيئة الشؤون المالية.

على صعيد آخر، سارع الأمين العام السابق للجامعة العربية، عمرو موسى، بعد ساعات فقط من انتخاب خليفة له، إلى إطلاق المواقف التي قد تأتي له بالأصوات الضرورية لتحقيق حلمه الرئاسي في مصر. وقال موسى، في مقابلة مع وكالة «فرانس برس»، إن على بلاده أن تأخذ مسافة إضافية من إسرائيل، وأن تحذ من اصطفاها مع الولايات المتحدة. وأشار موسى إلى أن الموقع الإقليمي لمصر تراجع في أثناء حكم مبارك، جازماً بأن «العلاقة بين الأميركيين ومصر يجب أن تستمر علاقة قوية وعلاقة صريحة وعلاقة محترمة، لكن لا علاقة تبعية».

وتابع قائلاً إن «هذه السياسة التي شهدناها لم تكن مؤيدة شعبياً»، مطمئناً إلى أن «أي سياسة تسير عكس المزاج الشعبي والرأي العام، هي سياسة خاطئة، وخصوصاً عندما نتكلم في شؤون حساسة مثل فلسطين»، مؤكداً مثلاً على ذلك؛ إذ إنه «لا يجوز أن يكون الشعب مع حصار غزة، وأن تبقى السياسة مع الحصار». لكن موسى عاد ليحزم بانه لن يمس باتفاقية «كامب دايفيد» إن انتُخب رئيساً لمصر.

فتحي سرور سيعود إلى السجن مجدداً بسبب قرار حبسه 15 يوماً على ذمة التحقيق في «موقعة الجبل»، أي الاعتداء الذي نظمه أركان من نظام حسني مبارك على المتظاهرين المصريين في ميدان التحرير خلال «ثورة النيل».

إلى ذلك، حذر المجلس العسكري من الاحتياطي النقدي لديه سينفذ خلال 6 أشهر إذا استمر الوضع الأمني والوضع في الشارع كما هو عليه الآن، من اعتصامات وإضرابات في مواقع الإنتاج الرئيسية في العاصمة والمدن الكبرى في البلاد. وأكد المجلس أن الديون المصرية الداخلية والخارجية وصلت إلى ما نسبته 90 في المئة من إجمالي الناتج القومي، مطالباً بضرورة العودة إلى العمل، وزيادة الإنتاج والتعامل بإيجابية مع المرحلة الحالية، والمشاركة الفعالة فوراً».

بدوره، أمر رئيس جهاز الكسب غير المشروع، المستشار عاصم الجوهري، بإخلاء سبيل رئيس مجلس الشعب السابق فتحي سرور، بكفالة مالية قيمتها 100 ألف جنيه، ما لم يكن مطلوباً على ذمة قضايا أخرى. وخلال التحقيق، قدم فتحي سرور مستندات جديدة تفيد بعدم صحة ما ورد في تحريات الأجهزة الرقابية، وتنفي عنه تهمة الكسب غير المشروع والترشح، فارتأت هيئة التحقيق عدم وجود مبررات للحبس الاحتياطي، وقررت إخلاء سبيله بضمائم مالي. لكن

بدوره، أمر رئيس جهاز الكسب غير المشروع، المستشار عاصم الجوهري، بإخلاء سبيل رئيس مجلس الشعب السابق فتحي سرور، بكفالة مالية قيمتها 100 ألف جنيه، ما لم يكن مطلوباً على ذمة قضايا أخرى. وخلال التحقيق، قدم فتحي سرور مستندات جديدة تفيد بعدم صحة ما ورد في تحريات الأجهزة الرقابية، وتنفي عنه تهمة الكسب غير المشروع والترشح، فارتأت هيئة التحقيق عدم وجود مبررات للحبس الاحتياطي، وقررت إخلاء سبيله بضمائم مالي. لكن

التي طالبت بإزالة العلم الإسرائيلي عن سفارة الدولة العبرية، على وقع وصول عدد المصابين في الاعتداء إلى 353 مصاباً، مع معالجة إصابات 308 أشخاص، على حد ما كشفته وزارة الصحة. وقالت الوزارة إن الإصابات تنوعت ما بين اختناقات نتيجة الغاز المسيل للدموع، والكدمات والجروح البسيطة التي نتجت من حالة التدافع، وهو ما اعترض عليه النشطاء على موقع «فايسبوك»، مؤكدين أن الإصابات جاءت نتيجة اعتداءات مباشرة من الأمن على المتظاهرين، مع نفهم ما تردّد عن نية المتظاهرين اقتحام السفارة.

من جهة ثانية، ألقت قوات الجيش القبض على 186 شخصاً ممن شاركوا في ذكرى النكبة، وأحيلوا على النيابة العسكرية للتحقيق معهم بتهم أساسية، هي إتلاف المال العام والتعدي على موظفين عموميين أثناء تادية وظيفتهم. يُذكر أن هذه التظاهرة نظّمت بعد ساعات من محادثات أجراها المسؤول في وزارة الدفاع الإسرائيلية، عاموس جلعاد، يوم الأحد في القاهرة، في أول زيارة معلنة لمسؤول إسرائيلي للقاهرة منذ سقوط نظام حسني مبارك في 11 شباط الماضي. وقال مصدر في المجلس العسكري الحاكم إن «هناك تهماً أخرى ستوجه إلى بعض الأشخاص، مثل القيام بأعمال الشغب والبلطجة في الشارع». وكانت قوات الأمن المركزي قد أطلقت العشرات من قنابل الدخان لتفريق مئات المتظاهرين

«مصر الجديدة» تعجّ بالسجلات والتطورات السياسية والأمنية والاقتصادية والقضائية التي لا تنتهي. كل شيء يجري بالتوازي، من متابعة تطورات ما بعد ذكرى النكبة الفلسطينية، إلى رداة الاقتصاد المصري، وصولاً إلى استمرار حالة الاحتقان الطائفي، مروراً بالمشاريع الرئاسية لعمرو موسى المتحرر حديثاً من عبء الجامعة العربية

القاهرة - الأخبار

لا تزال أصداة ما جرى أمام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، مساء أول من أمس، من اعتداء قوات من الشرطة والجيش المصريين على المتظاهرين، تلقي بظلالها على السجال السياسي في البلاد؛ فقد اتهم النشطاء وعدد من منظمات حقوق الإنسان، الأمن المصري باستخدام العنف أثناء تفريق التظاهرة

«مواجهات الكرامة» تحيي سؤال الهوية والقمع

عماد - محمد السمهوري

غداة المواجهات التي شهدتها ساحة الجندي المجهول، في منطقة الكرامة المحاذية للحدود الفلسطينية، خلال إحياء ذكرى النكبة، أول من أمس، عاد السؤال عن استخدام رجال الأمن العنف، ولا سيما أن المواجهات كانت من جانب واحد بحسب المشاركين، وسط اتهامات للقوى الأمنية باستخدام البلطجة لمهاجمة الفلسطينيين، وهو ما أعاد الجدل على الهوية، ولا سيما أن مظاهر احتفالية جرت ضد الاعتصام في منطقة الكرامة، ما انعكس أيضاً سجالات على موقع التواصل الاجتماعي بين «أردني» و«فلسطيني - أردني».

وكشفت الشهادات، التي أدلى بها المشاركون في المسيرة، عن حالة الرعب والعنف التي تعرضوا لها من الدرك وبلطجية شاركهم في تفريق المتظاهرين، وسط تساؤلات متجددة عن

عند نصب الشهداء إلى غياب التواصل والتنسيق بين الحكومة وأجهزتها من جهة، وبين ما يجري على الأرض من نشاطات وفعاليات شعبية. وفيما تمنى العدوان على المنظمين لو أنهم قاموا بدور تنظيمي كما هو مطلوب، أوضح أن قوات الأمن منعت المشاركين من الاقتراب نحو جسر الملك حسين حفاظاً عليهم.

وقدم العدوان اعتذاره لجميع الصحفيين الذين تعرضوا للضرب، معرباً عن قلقه العميق على حرية الصحافة في ظل الظروف المشابهة. وقال «أعبر عن شعوري العميق بالقلق على حرية الصحافة بعد تكرار الحوادث التي يتعرض فيها الصحفيون وكاميراتهم للضرب والتكسير. وهو ما يتطلب جهداً رسمياً وأمنياً أكبر لحماية الصحفيين وتمكينهم من أداء عملهم. وأقدم اعتذاري الشخصي لكل صحفي تعرض لمثل هذه الحوادث المؤسفة».

منطقة الجندي المجهول، جرى إطلاق نار في الهواء لمنع تقدمهم. وبحسب المشاركين، فإن النار أطلقت من مكان مجهول لا من قوات الأمن، وقد أجبروا على العودة مشياً باتجاه منطقة الجندي المجهول. وقد حطّم عدد من السيارات العائدة للمشاركين في المسيرة. وشهدت المنطقة بعد تفريق المسيرة حالة احتفالية من المواطنين، عبّروا عنها بإطلاق الرصاص وترديد عبارات مناهضة للاعتصام. وقالت مصادر طبيّة في مستشفى الشونة إن 43 شخصاً راجعوا المستشفى. وقال المصدر إن الإصابات توزعت بين رضوض وكسور وجروح قطعية في الرأس. كما راجع المستشفى الإسلامي 15 شخصاً معظمهم من الوفد التركي، الذي شارك في التظاهرة. ووصف مصدر طبي في المستشفى حالة المراجعين بالمستقرة، فيما وصل إلى المستشفى شاب في العشرين من العمر مصاب بعيان ناري.

وبحسب الأمن العام، فإن المصاب لا يعلم مطلق النار، وإنه يدعي على الفاعل في حال التعرف عليه. بدوره، عزا وزير الدولة لشؤون الإعلام طاهر العدوان أحداث يوم الأحد الماضي